



الجمعية العمومية — الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٢ : برنامج التسهيلات

الهجرة غير النظامية - استغلال شركات الطيران غير المنتظمة والطيران العام
في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية

(ورقة مقدمة من جامايكا)

الموجز التنفيذي

هناك اتجاه متزايد لتهريب المهاجرين من خلال استخدام شركات الطيران غير المنتظمة والطيران العام. وهذه العمليات كثيراً ما تجري في غضون مهلات قصيرة ودون توفير بيانات المسافرين، مما يعرض أمن الحدود الإقليمية والوطنية لمخاطر جسيمة. وينبغي مراجعة قواعد الايكاو وتوصياتها الدولية والوثيقة التوجيهية الحالية وتعديلها لكي تشمل أفضل الممارسات الناشئة.

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى القيام بما يلي:

أ) النظر في الدعوة إلى إنشاء فرقة عمل تعاونية متعددة التخصصات بمشاركة خبراء من أفرقة خبراء النقل الجوي والتسهيلات وأمن الطيران لمراجعة وثيقة "دليل تنظيم النقل الجوي الدولي" (Doc 9626)، والملحق التاسع - "التسهيلات" وأي مواد إرشادية أخرى تتناول هذا الموضوع من أجل تعزيز الإطار الاقتصادي والتنظيمي المتعلق بالطيران غير المنتظم والطيران العام في مجالات منها، على سبيل المثال لا الحصر، توسيع نطاق اشتراطات إجراء تقييم المخاطر والمعلومات المسبقة عن المسافرين وسجل أسماء الركاب لكي تشمل الطيران العام؛

ب) تشجيع الدول الأعضاء على التعاون مع السلطات المختصة الأخرى التي لديها معرفة بالتهديدات الجديدة والناشئة فيما يتعلق بالاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية كجزء من تقييماتها لمخاطر أمن الطيران وأمن الحدود؛

ج) التشجيع على زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في الإيكاو على الصعيدين الإقليمي والعالمي للكشف عن عمليات تهريب المهاجرين والتصدي لها.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدفين الاستراتيجيين - "ضمان أن يوفر الطيران للجميع تنقلاً سلساً وميسراً وموثوقاً"
الآثار المالية:	تُحدد لاحقاً

الوثيقة Doc 10171، "دليل الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر في قطاع الطيران". الكتاب الدوري Circ 352 "إرشادات بشأن تدريب طاقم مقصورة الركاب على كشف الاتجار بالأشخاص والتصدي له" "دليل تنظيم النقل الجوي الدولي" (Doc 9626) "تنبيهات التنقلات الحرجة"، وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية (يناير ٢٠٢٤، أبريل ٢٠٢٤، نوفمبر ٢٠٢٤، يناير ٢٠٢٥) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة S/2024/704 "بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو"، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	المراجع:
---	-----------------

١- المقدمة

١-١ في اجتماع الإيكاو الإقليمي الثالث عشر لإقليم أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي (NACC) وإقليم أمريكا الجنوبية (SAM) الذي عُقد في أنتيغوا وبربودا في يونيو ٢٠٢٥، أُثيرت مسألة تمثل مصدر قلق عام في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يتمثل في الزيادة الكبيرة في الطلبات غير العادية للحصول على تصاريح للتخليق والهبوط من قبل شركات طيران غير منتظمة تعبر المجال الجوي للعديد من دول المنطقة. وغالباً ما تكون هذه الطلبات عاجلة، وتتسم أنماط الطيران فيها بكونها أحادية الاتجاه أو بها محطة توقف لأسباب فنية، كما تتطابق في كثير من الأحيان مع مسارات الاتجار بالبشر والتهريب.

٢-١ وأبلغت جامايكا الاجتماع أن هذا المشهد العام وهذا النمط الجديد للتهديدات دفع هيئتها المعنية بالطيران المدني إلى تعزيز التعاون الوطني والإقليمي وتنفيذ بروتوكولات معززة لتقييم المخاطر.

٣-١ ومنذ عام ٢٠٢٣، أخذت وكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية (IMPACS) تُصدر إشعارات إلى الدول الأعضاء والشركاء الدوليين، من خلال تنبيهات التحركات الحرجة، بشأن اتجاهات الهجرة غير النظامية. وتعلق هذه الإشعارات بمواطنين من منطقة البحر الكاريبي وغرب أفريقيا وآسيا يعبرون أمريكا الجنوبية وجزر البحر الكاريبي مستخدمين الطيران العام وشركات الطيران غير المنتظمة.

٤-١ وقد أيد فريق خبراء الأمم المتحدة المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) هذا القلق كذلك في تقريره النهائي المقدم إلى مجلس الأمن، والذي أكد فيه على دور النقل الجوي في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخاصة في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. كما قام الفريق بالتحقيق في تحركات ما يزيد على ٤٧ ٠٠٠ مهاجر إلى أمريكا الوسطى في مسعى للوصول، بطرق غير قانونية، إلى أمريكا الشمالية، وأبلغ عن تلك التحركات. وبالإضافة إلى ذلك شدد الفريق على أن "تهريب المهاجرين جريمة معقدة ومتعددة الطبقات [تشارك فيها] شبكة من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك زعماء العصابات، والمزورون، وبعض شركات النقل البري والبحري والجوي".

٢- المناقشة

١-٢ في حين أن وثيقة "دليل الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر في قطاع الطيران" (Doc 10171)، تتضمن إرشادات بشأن كيفية مكافحة الاتجار بالبشر على متن الرحلات الجوية التجارية وتُسلط الضوء على الاستعانة بنظم المعلومات المُسبقة عن المسافرين وسجل أسماء الركاب من قبل الإنترنت وأجهزة إنفاذ القانون الوطنية لكشف الضحايا المحتملين للمتاجرين

بالبشر وتحديدهم واعتراض سبيلهم، إلا أن هناك فجوة ملحوظة. لذا فإن الاتجاه المتزايد لتهديب المهاجرين من خلال استخدام شركات الطيران غير المنتظمة والطيران العام يتطلب اهتماماً تنظيمياً عاجلاً. وغالباً ما تفتقر هذه العمليات إلى الشفافية، وكثيراً ما يقترن تقديمها بمهلة قصيرة وبغياب البيانات المتعلقة بالمعلومات المسبقة عن المسافرين وسجل أسماء الركاب المفترض تقديمها إلى السلطات المختصة قبل وصول هذه الطائرات إلى مجالنا الجوي، مما يطرح مخاطر كبيرة على أمن الطيران الإقليمي وأمن الحدود.

٢-٢ ومن خلال مشروع التخاطب بين المطارات (AIRCOP) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبالشراكة مع مشروع كوليبيري التابع لمنظمة الجمارك العالمية والاتحاد الأوروبي ووكالة التنفيذ المعنية بالجريمة والأمن التابعة للجماعة الكاريبية (Colibri/CARICOM IMPACS)، تواصل جامايكا التعاون مع الجهات المعنية الإقليمية لضمان عدم استغلال مجالها الجوي في الهجرة غير الشرعية. ونتيجة لذلك، تم تحديث دليل إجرائي لتضمينه نظام لتصنيف فئات المخاطر مصمم للتدقيق في الطلبات المقدمة من شركات الطيران غير النظامية والتحقق من شرعية وأهداف عمليات طيرانها المقترحة وتصاريح الهبوط العامة للطيران.

٣-٢ فأقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لا يزال يشكل مركزاً رئيسياً للهجرة غير النظامية. وبالنظر إلى أن جميع وسائل النقل تُستغل لهذا الغرض، فإن ذلك يشكل خطراً متزايداً على الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال. ويجري استغلال الطيران بشكل متزايد بسبب سرعته وانخفاض معدلات اكتشافه وقدرته على نقل مجموعات كبيرة من البشر بشكل سري. لذا فهناك حاجة ملحة لتعزيز تبادل معلومات الرقابة الاستخبارية في مجال الطيران وإنفاذها لمكافحة هذه التهديدات بصورة فعالة.

— انتهى —